

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٧٦

الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المانيا، الذي سيعرض مشروع القرار A/49/L.45.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

السيد غراف زو رانتزو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المانيا تتولى بشعور بالارتياح الفائق مهمة عرض مشروع القرار A/49/L.45 المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". والدول الأعضاء المشاركة في تقديم النص هي: الاتحاد الروسي، اسبانيا، أفغانستان، اوزبكستان، ايرلندا، ايطاليا، بروندي دار السلام، بلجيكا، تركمانستان، تركيا، توغو، تونس، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان. ولما كان مشروع القرار لن يطرح للتصويت اليوم، نحث جميع الدول الأعضاء على أن تشارك في تقديمه.

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

(أ) مذكرة من الأمين العام (A/49/208)

(ب) تقرير الأمين العام (A/49/688)

(ج) مشروع القرار (A/49/L.45)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

ينهوا المواجهة فيما بينهم وأن يبدأوا حوارا سلميا، ويطلب من جميع الدول الأعضاء أن توقف جميع أنواع الدعم للأطراف المشاركة في الأعمال العدائية في أفغانستان. والاتحاد الأوروبي يؤيد المبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال ممثله الخاص لأفغانستان، السفير المستيري، في جولتين لتقصي الحقائق إلى أفغانستان. ويؤيد الاتحاد التوصيات الواردة في التقرير المرحلي للبعثة".

إن الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا مقتنعة اقتناعا راسخا - بعد سنوات عديدة من الأعمال العدائية بين الزعماء الأفغان والمجموعات الأفغانية التي أسفرت عن إزهاق كثير من أرواح السكان وتدمير ممتلكاتهم، وبخاصة في كابول وأيضا في أجزاء أخرى من البلاد - إن الخطوة الأولى الآن ينبغي أن تكون مبادرة سياسية بهدف تعزيز عملية التقارب الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، يبدو من المحتمل اتخاذ عدة تدابير؛ وهذه التدابير ذكرناها في مشروع القرار وكانت موضوع محادثات بين السفير المستيري والزعماء الأفغان.

ونود أن نسترعي الاهتمام بصورة خاصة إلى التوصيات الآتية الواردة في مشروع القرار أولا، ونعتبر أن مما لا غنى عنه أن يواصل الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان جهودهما من أجل التقارب الوطني وتعمير البلاد وأن يبدأ في بذل هذه الجهود. ونحن نؤيد هذه الجهود.

ثانيا، إننا نعتقد أن إنشاء "مجلس سلطة" تمثيلي أمر ضروري. إن مهمته ستتضمن التفاوض بشأن وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنشاء قوة أمن وطنية والإشراف عليها، وتجميع الأسلحة الثقيلة، وتشكيل حكومة انتقالية مقبولة لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة عادلة في أنحاء البلاد.

ثالثا، نطلب إلى جميع الأفغان الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار، ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص، السيد المستيري لتيسير التعمير الوطني، وإقامة حكومة انتقالية عريضة القاعدة وذات تمثيل كامل. كما نطالب جميع الدول باحترام

إنني أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا. ونحن مقتنعون بأن القرار يمكن أن يسهم في وقف سفك الدماء في أفغانستان، ويمكن شعب أفغانستان - الذي تتطلع الغالبية العظمى منه إلى السلام - من العيش في دولة تحكمها مبادئ القانوني. ويجب صيانة وتعزيز سيادة جمهورية أفغانستان الإسلامية ووحدة أراضيها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا بمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى تمهيد الطريق نحو سلام دائم في أفغانستان، وبشكل خاص، تعيين ممثل خاص بشأن أفغانستان، هو السفير المستيري الذي أرسى - عن طريق مشاوراته ومحادثاته المكثفة مع زعماء أفغان هامين - أساسا صالحا لخطوات سياسية تتخذ في المستقبل. ونيابة عن الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا، تؤيد ألمانيا البيان الرئاسي الذي صدر في الجلسة ٣٤٧٤ لمجلس الأمن يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والذي ورد فيه:

"يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته البعثة الخاصة التابعة للأمم المتحدة الموفدة إلى أفغانستان برئاسة السفير محمود المستيري، وبتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤" (S/PRST/1994/77)

إننا نرى أن أهم نتيجة للمحادثات التي أجراها الممثل الخاص السفير المستيري مؤخرا هي إدراك أن الغالبية العظمى من الشعب الأفغاني تريد التقارب الوطني. ويجب أن يكون دور الأمم المتحدة الآن دعم هذه الرغبة في السلام.

وفي هذا الشأن، ذكر الاتحاد الأوروبي ما يلي في مذكرة وزعت مؤخرا مع البيان الذي أولى به وزير الخارجية الألماني كلوس كينكيل، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، في الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

"إن الاتحاد الأوروبي يشجب استمرار القتال في أفغانستان، وبخاصة في كابول، حيث الحق الموت والدمار بالسكان المدنيين. ويناشد جميع الزعماء الأفغان أن

واهتمامه الشديد بدعم قضية السلم في أفغانستان.

ففي هذه اللحظة المفجعة والحزينة، ستظل كل لفظة قوية ومخلصة للمساعدة في إنهاء الأزمة الراهنة في وطننا ذكرى جميلة في أذهان الأجيال الحاضرة والمقبلة في أفغانستان، وستظل ذكرى تعيسة في أذهان من سعوا إلى استغلال مشاكلنا لتحقيق مآربهم السياسية.

إن المقرر الذي اتخذته الأمين العام وفقا للقرار ٢٠٨/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الماضية، بإيفاد بعثة خاصة إلى أفغانستان، يعتبره الأفغان تطورا هاما في مشاركة المجتمع الدولي ومساعدته من أجل الإحلال التام للسلم والاستقرار في بلدهم.

وكان تعيين دبلوماسي ماهر وإداري ممتاز وشخصية مخلصه مثل سعادة السفير محمود المستيري، من تونس - البلد الشقيق، ليقود البعثة الخاصة، اختيارا ممتازا. ولا شك في أن إدراك وتحديد القضايا المتعددة الأبعاد في أفغانستان - وهي مجتمع مركب ومتشابك وله سماته وخصوصياته، وبعضها له جوانب كثيرة غامضة - ليس بالمهمة السهلة. مع ذلك، يسعدنا أن البعثة الخاصة تحقق قدرا لا بأس به من النجاح في مهمتها الصعبة.

وإذ يعي شعب أفغانستان ودولة أفغانستان الإسلامية أن الأمم المتحدة هي مصدر أمل للجميع، وأنها لا تخدم مصلحة طرف معين وأنها بذلك أهل لثقة الجميع، قررا أن يطلبوا دعم الأمم المتحدة لتعجيل وتعزيز جهودنا الوطنية الرامية إلى وضع حد للأزمة والمواجهات العسكرية في بلدنا، وعودة السلم والأوضاع الطبيعية، والتعمير. ويسرنا أن البعثة الخاصة، في سلسلة من الجولات اضطلعت فيها بجهود الوساطة، كسبت عرفان أمتنا وعرقان دولة أفغانستان الإسلامية. وهذا العرفان يعبر عن ثقتنا في هذه المنظمة.

سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن أي تدخل في شؤونها الداخلية، واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره، ووقف تدفقات الأسلحة إلى أفغانستان من الخارج.

رابعا، نطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لوضع خطط للتعمير والإنعاش الوطنيين، ونناشد المجتمع الدولي والمنظمات والمؤسسات الدولية أن توفر كل المساعدات المالية والتقنية والمادية لإعادة الأمور إلى نصابها في أفغانستان. ونؤيد نداء الأمين العام لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى أفغانستان. ويشني مشروع القرار هذا على جهود المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان. لكن الشعب الأفغاني هو المسؤول الأول عن تهيئة الظروف التي تكفل النجاح للمساعدة الدولية من أجل التعمير الوطني.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا إيماننا راسخا بأن اعتماد مشروع القرار هذا سيفهمه شعب دولة أفغانستان الإسلامية وزعمائها السياسيون على أنه بادرة تشجيع وأمل وطدت الأمم المتحدة العزم على الإسهام بها في تحقيق التقارب الذي طال انتظاره فيما بين الشعب الأفغاني، ووضع حد لسفك الدماء المشؤوم.

السيد غفورزئي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تهانئنا الحارة لوفد دولة بالاو الجزرية الجميلة على انضمامها إلى هذه الأسرة العالمية. ونتمنى لبالاو مزيدا من التقدم والازدهار.

وفي الوقت الذي تبدأ فيه الجمعية العامة نظرها في البند ٣٧ (هـ) من جدول الأعمال "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، أود أن أعرب عن امتنان شعب أفغانستان ودولة أفغانستان الإسلامية للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده المتواصلة

وأرسلت مجموعات شيوعية مسلحة ومعابة - تحت تسميات مختلفة منها الميليشيات، والمجموعات القبلية وجنود الثورة، وجماعات الدفاع عن النفس - كما عبت تنظيمات شبابية. وبعد إنشاء الدولة الإسلامية بدأت معظم هذه المجموعات تعمل في الخفاء وانخرطت في أنشطة إرهابية للتدمير والتخريب.

والعامل الثاني للمواجهات المسلحة في بعض أجزاء البلد يكمن في التدفق الهائل للأسلحة المتطورة الخفيفة والثقيلة والذخائر خلال ١٤ سنة من الحرب. وكان ينبغي لنا أن نجمع هذه الأسلحة لكن لم يحدث هذا إذ أن التدخل من جانب بعض الدوائر خارج حدودنا، حسبما أعيد التأكيد عليه في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، أصبح يشكل، فيما يبدو، العامل الثالث المسبب للمواجهة المسلحة والمؤدي إلى زيادة المعاناة. وقد فتحت أبواب مستودعات أسلحة جديدة بعض الجماعات داخل البلد التي تخدم برامج خارجية، وتحولت أفغانستان إلى ترسانة أسلحة ضخمة.

ونرى أنه لو ترك شعب أفغانستان وشأنه، في أعقاب انهيار النظام الشيوعي وإقامة الدولة الإسلامية، ولو لم تتدخل عناصر خارجية في شؤوننا الداخلية لاستطعنا بالتأكيد أن نشبت مرة أخرى قدرتنا على التصدي للآزمات. ولعاد السلم وبدأت جهود التعمير بالفعل.

إن بعض المراقبين قد استنتجوا استنتاجا خاطئا أن هناك حربا أهلية في أفغانستان. وعلى أساس الحقائق والظروف ليس هذا الزعم إلا تفسيرا خاطئا للحقائق وليست الأزمة الحالية في البلد حربا أهلية بل صراعا محليا مسلحا مفروضا تغذيه مصادر خارجية.

حقا إن أمة أفغانستان مجتمع مختلط، لكن، كما يشهد التاريخ، لم تكن هذه السمة لمجتمعنا قط سببا للصراع. بل على العكس، في كل أزمة وطنية وفي كل غزو أجنبي، فإن الشعب الأفغاني، بصرف النظر عن انتماءاته الاثنية، وانطلاقا من انتمائه الى

إن أفغانستان، بسبب موقعها الاستراتيجي الذي تلتقي فيه مصالح القوى العالمية، تعرضت على مر تاريخها لعدة غزوات ضخمة اقترن معظمها بنتائج بالغة التدمير - بدءا بعدوان الاسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد، ثم ظهور جنكيز خان في القرن الثالث عشر، والغزو الاستعماري البريطاني من شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر، إلى الغزو الأخير الذي قام به الاتحاد السوفياتي السابق في العقد الماضي والذي استمر ١٤ عاما من الدمار والخراب.

وفي كل مرة كان الغزاة يواجهون بمقاومة شديدة. وللقضاء على المقاومة، كان عليهم أن يضعفوا وحدتنا الوطنية. ولتحقيق هذا الغرض لجأوا إلى سياسة "فرق تسد"، وإشاعة النفور فيما بين مختلف قطاعات السكان، وإذكاء المشاعر الإثنية واللغوية والدينية. وبغية إحباط هذه المخططات والاستجابة للآزمات الوطنية لجأت أمتنا إلى أساليبها التقليدية القائمة على الحوار السلمي والمناقشة وتجمعات فقهاء الإسلام وشيوخه، وعقد المجالس أو "جيرغا"، وكلها أساليب تقليدية في المجتمع الأفغاني.

ويثور التساؤل: لماذا صادفت أفغانستان مثل هذه المأساة هذه المرة؟ ولماذا يتصارع الأفغان فيما بينهم هذه المرة؟ والإجابة على هذين السؤالين يمكن أن نجدها في العوامل التالية: أولا، كان الاتحاد السوفياتي السابق قد عقد عزمه على توسيع امبراطوريته عبر أفغانستان وصولا إلى المياه الدافئة، وإدراكا منه لمعارضة الأفغان العنيدة للالحاد والعدوان الأجنبي، لجأ إلى خطة استهدفت مراحلها الأولى تدمير كل المؤسسات السياسية والاجتماعية وحتى الدينية، وقتل أو احتجاز المئات من فقهاء الدين وزعماء القبائل القادرين على قيادة تلك المؤسسات.

وبالتالي، فإن الهياكل التي كانت قادرة على المحافظة على التوازن فيما بين المجموعات الإثنية والقبائل، ومنع المواجهات الداخلية، إما تفككت أو لحقت بها أضرار خطيرة وأصيبت بالشلل. وأنشئت

والمجهود لكي نمحو من أذهان الأجيال الحاضرة والمستقبلية الذكريات المريرة للمواقف غير الودية والعدائية التي اتخذها الذين يلجأون إلى طعننا من الخلف في وقت أزمتنا.

بهذه الملاحظات الاستهلائية، اسمحوا لي أن أعود الآن إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان.

كما سبق القول، إن دولة أفغانستان الإسلامية تؤيد دور الوساطة الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق وضع حد للتدخل الأجنبي، ومن ثم تيسير عملية سياسية يكون من شأنها أن يستعاد السلم والأمن استعادة تامة، وكذلك التعجيل بإعادة التعمير والانعاش الوطنيين. وهذا التأييد يستند إلى الأسباب المعترف بها التالية:

أولاً، إن هدف البعثة الخاصة ينسجم انسجاماً تاماً مع أمانى الأمة الأفغانية الممثلة في عدد من مقترحات ومبادرات السلم الوطني، ومن بينها عقد المجلس الإسلامي الأعلى العريض القاعدة في هرات في تموز/يوليه ١٩٩٤ بناء على مبادرة مستقلة من شخصية وطنية هي القائد اسماعيل خان الأمر الذي أسهم اسهاماً كبيراً في تحقيق اتفاقات حول مبادئ توافق الآراء الوطني وهي أساس عملية السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة حالياً. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن الأمة الأفغانية بأجمعها، باستثناء بعض الدوائر القليلة المنادية بالحرب، تتوق إلى السلم وترى أن المواجهات العسكرية والأسلحة لا لزوم لها ومسببة للدمار ولا طائل من ورائها.

ثانياً، إن الدولة الإسلامية، كما سبق القول، مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأن الوسائل العسكرية لا يمكن أن تحقق النصر لأي طرف كما لا يمكن أن تحل المشاكل والقضايا التي تواجهنا في الوقت الحالي. وللأسف فإن إحدى فصائل المعارضة لجأت، منتهكة كل اتفاق، إلى الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق غاياتها.

أسرة واحدة موحدة، شكل جبهة قوية أمام أعداء عقيدته وحرية ونجح في طرد الغزاة، محافظاً على سيادته وسلامة أراضيه وحرية وطابعه الإسلامي. دعونا نعيد إلى الأذهان أحداث العقد الماضي التاريخية، ونسأل أنفسنا أليس نجاح جهادنا في إحباط الغزو الشامل للاتحاد السوفياتي السابق وهو الغزو الذي استمر زهاء ١٤ سنة وأدى إلى الموت والتدمير الهائلين للذين يعجز عنهما الوصف دليلاً واضحاً على وحدة وتضامن جميع قطاعات مجتمعتنا. ليس هناك شك في أن هذا الانجاز التاريخي الذي أسهم اسهاماً كبيراً في انهيار الامبراطورية السوفياتية السابقة والذي أصبح مصدر إلهام للأمم عديدة من أجل الحرية والديمقراطية، ما كان من الممكن أن يتحقق لولا النضال القوي الموحد على مستوى أمتنا برمتها.

إن الهدف من الشرح والسرد التاريخي السابقين هو تبرير التوقعات التي نعقدها على المجتمع العالمي ومناشدته الإبقاء على ثقته بأمتنا والحفاظ على بعد نظره - والثقة بأمتنا باعتبارها عنصراً للسلم والصداقة والتعايش السلمي.

ومن على هذه المنصة، نؤكد للمجتمع العالمي أن الأمة الأفغانية أمة مسالمة، وعلى استعداد كامل للعيش في سلم وتفاهم وصداقة مع جيرانها وهي أمة معتدلة في طبيعتها وترى أن أي تفكير يخالف ذلك لا يتسق مع جوهرها وطابعها. إن الحرب تجلب دائماً ظواهر مشؤومة، ومن بينها المخدرات. إن مشكلة المخدرات في أفغانستان هي نتيجة للحرب.

نعم إننا أمة مسلمة، ونحن نعتز بذلك. إننا أمة تؤمن بالسلم وتكره الارهاب والعنف. إننا أمة ترى، بناء على تعاليم القرآن، أن قتل إنسان بريء أكبر خطيئة وأن انقاذ الحياة يستأهل أعظم ثواب.

وتتطلب الحكمة وبعد النظر السياسيين أن يلتزم القادة والسياسيون في منطقتنا التعايش السلمي بين أممهم والأفغان، بدلاً من السعي إلى تحقيق أهداف سياسية قصيرة النظر. ولسوف ننتصر مرة أخرى. وما سنخسره هو الوقت

إصاضاء الطابع المؤسسي على إنعدام القانون في مناطق الصراع وأن يزيد من تشجيع مثيري الحروب على تحقيق أهدافهم.

وأود في هذه المرحلة أن أدلي ببعض الملاحظات العامة حول النهج الذي تتخذه الأمم المتحدة في مساعيها وحول ضرورة أن تكفل التأكيدات والضمانات الملائمة للتأدية الناجحة لمهمتها.

أولا، احترام تصويت الأغلبية، على أساس القيم الديمقراطية، ما برح يعتبر في بعثات المودة للأمم المتحدة مبدأ أساسيا في الحل السلمي للمشاكل على مستوى العالم. ومحاولة التوصل الى إجماع في تحقيق حل سياسي لازمة معينة مثل نبيل. بيد أنه إذا بدا، نتيجة لطبيعة حالة بعينها - ولا سيما إذا تجاوزت أسبابها العوامل الداخلية - أن توافق الآراء غير ممكن التحقيق وأن جميع المحاولات قد استنفدت. كان تطبيق تصويت الأغلبية الراجحة بوصفه مبدأ ديمقراطيا وراذعا للقتل والتدمير منطقيًا ومعقولا تماما. ويصدق هذا بصورة خاصة في حالة استمرار أحد الأطراف في رفض أي صيغة توفيقية وفي انتهاك حق السكان المدنيين الأبرياء في الحياة وفي السلم.

في هذه الحالة، ينبغي ألا يعتبر تصويت الأغلبية بأي حال من الأحوال طغيانا للأغلبية أو إهمالا لحق الأقلية. فإذا طبق مثل هذا التصويت كان ذلك في صالح الناس مضيا الى منع المزيد من إراقة الدماء والتدمير، وإلى تخفيف المآسي والمعاناة. والسبب في أننا لم نصر على تطبيق تصويت الأغلبية في هذه المرحلة كان تزويد بعثة الأمم المتحدة بقدر معين من المرونة. ونأمل أن تكف المعارضة، بالاستفادة من تطبيق توافق الآراء، عن رفض صيغ الحل التوفيقية المجدية لحسم المسائل التي ستجري البعثة الخاصة للأمم المتحدة بشأنها مفاوضات عما قريب.

ثانيا، العملية السياسية الطبيعية لحسم المسائل، ولا سيما المسائل التي تضرب جذورها الى

وثالثا، إن القدرات التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة لدعم عملية السلم المستدامة في أفغانستان وافية بالغرض. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي على ضرورة أن تكون المبادرات الأخرى موجهة لتكملة دور الأمم المتحدة.

رابعا، إن شعبي ما فتئ يعاني منذ سنوات طويلة من الحرب، وقد تسبب هذا في العديد من المصائب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ولا يزال جزء كبير من البلد متخلفا ومدمرا. وفي بعض الحالات في وضع لا يمكن اصلاحه. ويحرم الجيل الحالي من التعليم، وأتساءل أي ظاهرة يمكن أن تكون أكثر خطورة بالنسبة لأمة من حرمان جيل بأكمله من التعليم الأساسي. ولا يمكن الوفاء بهذه المتطلبات والاحتياجات إلا عن طريق المساعدة الدولية التي تفي بالغرض.

وخامسا، إن منظومة الأمم المتحدة لديها القدرات على ضمان وضع حد للتدخل في شؤوننا الداخلية. ولهذا نرحب بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وفيه أن المجلس، في جملة أمور،

"يطلب ... من جميع الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز السلم في أفغانستان، ومنع استمرار تدفق الأسلحة والذخائر واللوازم العسكرية إلى الأطراف المتحاربة في أفغانستان، وإنهاء هذا الصراع المدمر". (S/PRST/1994/77)

لقد أولينا الأولوية العليا للجهود الوطنية تأييدا لمساعي الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان في إنهاء الصراع. ونتوقع من أصدقائنا احترام إرادة أمتنا في إقرار السلم وتقديم نفس الدعم المطلق.

إن البعثة الخاصة، برئاسة السفير محمود المستيري، تحتاج الى دعم مستمر وقوي ومستديم من جميع الملتزمين بحق الأمم في الحياة وفي السلم. وعدم اتخاذ موقف ثابت من شأنه أن ينتقص من فعالية الأمم المتحدة، وأن يسهم في زيادة

للسلطة، عرف على وجه صحيح في مشروع القرار بأنه عريض القاعدة. ولهذا يجب أن يكون مجلس السلطة بحق عريض القاعدة ويجب ألا يقتصر على ممثلي الأحزاب السياسية. وتؤمن دولة أفغانستان الإسلامية إيماناً راسخاً بأنه يجب أن يشارك بنشاط في السلطة ١٨ شخصاً - إثنان من كل حزب من الأحزاب التسعة - فضلاً عن ١٠ أفغانيين مستقلين لا ينتمون إلى الأحزاب، وأيضاً ممثلين لجميع محافظات أفغانستان - مندوبان من كل مقاطعة، تنتخبهما مجالس المحافظات. وهذا التشكيل من شأنه أن يمكن جميع قطاعات سكان أفغانستان من الشعور بأنهم يشاركون حقاً في عمل المجلس وينخرطون في صنع القرارات بشأن مصيرهم.

وفيما يتصل بتمثيل الأحزاب المؤلفة لمجلس السلطة دعونا نلاحظ أنه لم تشارك في اجتماعات سابقة، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في جلال آباد في العام الماضي، إلا تسعة أحزاب معترف بها أثناء السنوات الـ ١٤ من الصراع. ومؤخراً، بزغت دعاوى جديدة للاعتراف بمجموعة أخرى مما يجعلها مؤهلة للعضوية في مجلس السلطة. وأغلبية الأحزاب التي شاركت في اجتماع جلال آباد في العام الماضي لا تعترف، مع ذلك، بشرعية هذه الدعاوى، التي ستتضاعف في المستقبل عندما ستتقدم بها مجموعات وفصائل أخرى.

وإذا تشرشد دولة أفغانستان الإسلامية بآراء وقرارات الأغلبية الراجعة، لا يمكنها أن تتحمل المسؤولية عن قبول أي زيادة، في عدد الأحزاب المسموح لها بالاشتراك في مجلس السلطة. فهذه الزيادة لا يمكن أن تحصل إلا في ضوء نص تشريعي بشأن الأحزاب السياسية تسنه هيئة تشريعية مستقبلية، محددة المقاييس والمعايير لقبول أحزاب سياسية جديدة، بما في ذلك إجراءات هذا القبول.

وفيما يتصل بفكرة إنشاء قوة الأمن الوطنية، المشار إليها في الفقرة ٢ (ب) من مشروع القرار، تود دولة أفغانستان الإسلامية أن تدرك

ما هو أبعد من العوامل الداخلية، يمكن أن تكون هشة في أي مرحلة. وهذا يتطلب أن تكون الأمم المتحدة يقظة بالنسبة إلى التنبؤ بالضمانات والتدابير الوقائية اللازمة لكفالة السير السلس لمختلف مراحل العملية السياسية.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، بدورها، تود أن تؤكد للأمم المتحدة أن الشعب الأفغاني وقواته المسلحة سيقفان وراء المنظمة في كل مرحلة من مراحل العملية، وخصوصاً أثناء نقل السلطة، باتخاذ تدابير وقائية لتفادي أي تخريب عسكري أو مؤامرة عسكرية لتعطيل عملية السلام.

وبالنسبة لدور الأمم المتحدة في هذه المسألة، نود أن نرى التزاماً قوياً بالوقوف بثبات إلى أن تكتمل عملية السلام برمتها. ولا نريد أن نرى كابول تتحول إلى بيهاتش أخرى.

وأود أن أبين بإيجاز موقف وفدي فيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٧٥ إلى ٨١ من تقرير الأمين العام (A/49/688). كما ترد في منطوق مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إن دولة أفغانستان الإسلامية مستعدة لمناقشة جميع أبعاد اقتراحات وتوصيات البعثة الخاصة. وقد يظهر العديد من المسائل في تنفيذ العملية السياسية التدريجية، وهي مسائل يمكن حلها على الطبيعة.

وتؤيد دولة أفغانستان الإسلامية المراحل المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع القرار المتعلق بوقف إطلاق النار الفوري والدائم. بل هي على استعداد لتأييد تعيين فريق لرصد وقف إطلاق النار مؤلف من مراقبين أفغان ودوليين على حد سواء. ولقد أعربت منظمة المؤتمر الإسلامي عن استعدادها لمساعدة أفغانستان في هذه المسألة بالذات.

وكما ورد في الفقرة ٢ من مشروع القرار، تؤيد دولة أفغانستان الإسلامية إنشاء مجلس

الولاية المجددة التي سيتولاها لدى الاعتماد بالاجماع لمشروع القرار قيد النظر.

وبالانتقال الى الجهود التي تبذل من أجل إعادة الإعمار، يشعر وفد بلدي بالارتياح لرؤية أن التقرير المرحلي المؤرخ ١ تموز/يوليه والتقرير الحالي للأمين العام يؤكدان معا على وجود توافق في الآراء على أن الجهود الدولية الرئيسية مطلوبة للمساعدة في إعادة إعمار أفغانستان بوصفها مكملة لتحقيق عملية سلم مستدام. ويسرنا أن نرى أن فكرة السلم أولا والمساعدة في إعادة الإعمار ثانيا، وهي الفكرة التي سببت المعاناة للمدنيين وتراجعا في عملية السلم نفسها، لم تعد مسألة مطروحة، وأنه يبدو أن هناك اتفاقا عاما على البدء الفوري ببذل الجهود من أجل إعادة الإعمار في مناطق من البلاد يسود السلم فيها.

إن تحديد سلسلة من المشاريع الصالحة للتنفيذ الفوري والتي تجذب المانحين وتقدر قيمتها بـ ١٠٥ ملايين دولار، كما هو وارد في مرفق التقرير، خطوة أولية نحو إحياء ثقة المانحين بعملية السلم عموما ودعمهم لها. ونحن متأكدون أن المشاريع المقترحة ستتمتع بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويحدو دولة أفغانستان الاسلامية الأمل في أن يولى اهتمام عاجل ومتزايد لإعادة إنشاء وإعادة تأهيل النظامين الطبي والتعليمي في البلد.

أخيرا وليس آخرا، أشير الى حاجة شعبنا المعذب وبلدنا الذي مزقته الحرب الى المساعدة الإنسانية الطارئة. ونحن نعتقد بقوة أن المجتمع العالمي ينبغي أن ينظر الى المساعدة الإنسانية الطارئة المقدمة الى سكان المناطق المضطربة في العالم بوصفها مستثناة من الاعتبارات السياسية. فحقوق الانسان الأساسية وسلامة وكرامة الأشخاص - التي عاهدنا جميعا أنفسنا في ميثاق منظمنا وفي وثائق حقوق الانسان على المحافظة عليها - تنتهك في أفغانستان نتيجة الحرب التي طال أمدها وما خلفته من مظاهر. هل نتوقع من طفل أن يتمتع بحقوق الانسان عندما يتعرض

الجمعية العامة الصعوبات العملية التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الفكرة. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يجب إقامة نظام للأولويات في التنفيذ التدريجي لعملية السلام. وإن أكثر المسائل عجالة وأهمية في إنشاء مجلس للسلطة، على النحو المحدد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام والفقرة ٢ من مشروع القرار قيد الدرس. وإنشاء حكومة انتقالية ينبغي أن يكون الخطوة الثانية. وعندها فقط يمكن للحكومة الانتقالية أن تدرس مسألة إنشاء قوة أمنية وطنية، بموافقة مجلس السلطة.

ومجلس السلطة، بصفته الهيئة التنفيذية العليا، سيبت في الطابع المحايد حقا لهذه القوة. ونود أن نؤكد على أن هذه القوة لا يمكن إنشاؤها قبل إنشاء مجلس السلطة. ونود أن نسجل الحاجة الى احترام الترتيب الزمني لعملية السلام، وهي مهمة من المتوقع أن تؤديها البعثة الخاصة بالتعاون مع دولة أفغانستان الإسلامية وغيرها من الأطراف المعنية.

وتعتقد أفغانستان اعتقادا راسخا بضرورة إقامة حكومة انتقالية، وضحت مهمتها في التقرير وفي مشروع القرار ودولة أفغانستان الاسلامية مرنة فيما يتعلق بمدة ولاية الحكومة الانتقالية.

وقد أعلن الرئيس رباني، بغية السماح بتعزيز العملية السياسية، في رسالة تلاها أمام هذه الجمعية العامة السيد لافري، وزير الدولة للشؤون الخارجية، عن استعدادة لنقل السلطة الى سلطة مسؤولة وشرعية. أما تفاصيل آراء الدولة الاسلامية فيما يتعلق بعملية السلم فموجودة في إعلان مؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ صادر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن S/1994/1277 مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الرغبة القوية من جانب أغلبية القوى والأطراف في أفغانستان تفضي بنا الى أن نكون متفائلين حيال المفاوضات المقبلة التي سيجريها السفير المستيري داخل أفغانستان بشأن تنفيذ

إن تونس، بوصفها عضواً في اللجنة المخصصة لأفغانستان، التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، تبذل جهوداً متواصلة ضمن إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، على الصعيد الثنائي وفي محافل أخرى، من أجل إقناع المجتمع الدولي والأطراف الأفغانية المختلفة بالحاجة إلى تسوية الصراع. ولا ينكر أن الحرب الأهلية، بصرف النظر عما سببته من سقوط آلاف الضحايا الأبرياء حتى اليوم وتدمير بنية البلد التحتية المدنية برمته، هي تهديد للسلم والأمن الإقليميين، وأحدثت تدخلاً ومشاركة أجنبيين، وهي آخذة في الانتشار بطريقة يجب احتواؤها.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالبيان الذي صدر عن مجلس الأمن في جلسته الـ ٣٤٧٤ المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يفيد بقبول الأطراف المتحاربة بعملية المصالحة الوطنية على طريقة الخطوة خطوة من خلال إنشاء مجلس للسلطة ذي تمثيل كامل وعريض القاعدة، يقوم بالتفاوض على وقف إطلاق النار والإشراف عليه، وإنشاء قوة أمن وطنية تعمل على جمع الأسلحة الثقيلة وتوفير الأمن في جميع أنحاء البلد، وبتشكيل حكومة انتقالية ترسي الأساس لتشكيل حكومة مختارة ديمقراطياً، مع إمكانية الاستعانة بالهيكل التقليدي من قبيل "الجمعية الكبرى".

وعلاوة على ذلك، فقد أشار الأمين العام في تقريره، على هذا الأساس، إلى أن إحراز أي تقدم في الصراع الأفغاني سيعتمد على الانتشار المبكر لمجلس السلطة الذي سيكون

"اختباراً لالتزام القادة الأفغان بعملية السلم الذي سيعتمد على استعداد المجتمع الدولي لمواصلة جهوده لحفظ السلم في أفغانستان". (A/49/688، الفقرة ٧٦)

وفد بلدي يشجع إذن جميع الأطراف الأفغانية على التعجيل بعملية المصالحة الوطنية كي تتمكن الأمم المتحدة من أن تواصل تقديم دعمها للجهود المبذولة من أجل إعادة الإعمار، والتي يحتاج إليها البلد

للقصف بالقذائف، وبنام جائعاً وضعيفاً من سوء التغذية، أو من أب يفتش بإحباط عن رغيف خبز ليقيت به أسرته ولكنه غير قادر على تحمل شرائه.

وتتوقع الأمة الأفغانية بإخلاص من المجتمع الدولي أن يستجيب بطريقة إيجابية للمناشدة المجددة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والقاضية بتوفير ١٠٦ ملايين دولار من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة لفترة عام واحد. إن عودة السلم وإعادة إعمار وطننا الممزق مهمتنا الأساسية، ولكننا لا نستطيع القيام بها دون دعم من الجمعية العامة.

وختاماً، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي وشكره للممثل الدائم لألمانيا الذي تلطف فقام بعرض مشروع القرار بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلدي الذي يشرفه أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم، يشكر بحرارة الأمين العام لمنظمتنا على التقرير الشامل الذي قدمه بموجب بند جدول الأعمال المعني بتقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

إن المراحل التي أوجزها الأمين العام ضمن إطار الجهود الدؤوبة التي يبذلها منذ اتخاذ القرار ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تبين صفات الجدية والمثابرة والتضحية التي تعالج بها منظمتنا المسألة الأفغانية. أما الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير محمود المستيري الذي عملت خبرته وكفاءته وإحساسه بالمسؤولية على تعزيز سلطة ومصداقية الأمم المتحدة في نظر المقاتلين، فقد سعى في الأشهر الأخيرة إلى البدء بعملية المصالحة السياسية التي ستساعد في تعزيز السلم وإعادة إعمار هذا البلد الذي خربته سنوات عديدة من الحرب الأهلية.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل الذي قدمه في الوثيقة A/49/688 المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عن الوضع العام في أفغانستان، وتنفيذ برنامج المساعدة الانسانية الطارئة في البلد المنكوب بالحرب، وعمل البعثة الخاصة للأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا وتأييدنا الكامل للجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى أفغانستان، بقيادة السيد المستيري.

لقد انقضى ما يزيد على عامين منذ حدوث التغييرات المشجعة في الوضع السياسي في أفغانستان. فإنشاء حكومة مؤقتة في كابول في ذلك الحين أعطانا الأمل في أن يضع جميع الأفغان أخيرا خلافاتهم جانبا وأن يبدأوا بعملية المصالحة. وكنا نأمل في بدء عملية مصالحة ذات قاعدة عريضة تشمل جميع المجموعات. ومما يدعو الى خيبة أملنا أن نشهد استئناف الصراع المسلح، مما يسبب في وقوع خسائر كبيرة، والتدمير الكامل للهياكل الأساسية الاقتصادية، وتفاقم أزمة اللاجئين التي لا تؤثر على أفغانستان فحسب بل أيضا على البلدان المجاورة في المنطقة.

إن استمرار القتال لا يسبب مشاكل انسانية ذات أبعاد هائلة فحسب بل يعرض أيضا عملية التطبيع السياسي للخطر. ولذلك فإننا نناشد مرة أخرى جميع أطراف الصراع، ولا سيما قادة الأطراف المتحاربة، الاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار ودعم جهود البعثة الخاصة لتيسير عملية التقارب الوطني. ونحن نعتقد أن ذلك إذا حدث يسمح بتحقيق التقدم المستمر في تعمير البلاد المنكوبة وإعادة انعاشها.

إننا نعلق أهمية كبيرة على وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة الخاصة مع الأطراف الأفغانية واقتراحاتها لوضع نهاية للقتال بين الأطراف، والبدء

بشدة، ومن مساعدة الشعب الأفغاني على التمتع بفوائد السلم.

وإذ نشني على عمل أجهزة منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة العمل الدولية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية العديدة العاملة في البلد التي تبذل جهودا حميدة، وأحيانا في ظل ظروف أمنية خطيرة للغاية، فإننا نحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على الاستجابة بسخاء الى النداءات بتقديم الموارد لتمويل الأنشطة الانسانية والانمائية. ونحن على اقتناع بأنه إذا أريد للجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة أن تنجح فلا بد لها أن تتمتع بدعم المجتمع الدولي اقتصاديا وماليا.

وبالإضافة الى الجهود المبذولة لتعمير ما دمرته الحرب والشروع في البرامج الانمائية اللازمة للانعاش الاقتصادي، فإن هناك جانبا رئيسيا آخر - المساعدة في إزالة الألغام - حري بأن يحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. إن وضع الألغام البرية بصورة عشوائية في جميع أنحاء البلاد وعلى مقربة من نقاط العبور وفي ضواحي المناطق الحضرية يزيد من تفاقم الوضع الخطير فعلا الذي يتعرض له السكان المدنيون، ويهدد القوافل الانسانية، ويمثل خطرا على اللاجئين الذين بدأوا، بما يدعو الى ارتياح الأمين العام، في العودة الى بلدهم، بدافع الأمل في تشييد بيوتهم أخيرا مرة أخرى هناك.

وما من شك في أن العمل الدولي من أجل أفغانستان يتوقف على استعداد الأطراف الأفغانية للاعتراف الكامل بالمأساة التي يعيشها بلدهم والقيام على الفور باتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

في عملية للمصالحة السياسية، والشروع في عملية
لانعاش أفغانستان وتعميرها.

ولذلك فإننا نرحب بقبول الأطراف المتحاربة
والممثلين الأفغان الآخرين، حسبما هو مذكور في
تقرير الأمين العام، لعملية مصالحة وطنية تدريجية
عن طريق إنشاء مجلس للسلطة كامل التمثيل وذي
قاعدة عريضة.

وتركيا تشارك في تقديم مشروع القرار
المعنون " تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل
إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان
المنكوبة بالحرب وتعميرها" المعروض على الجمعية
العامة. ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لوفد المانيا،
بصفة خاصة، والوفود المعنية الأخرى، بصفة عامة،
التي شاركت عن كثب في صياغة مشروع القرار
هذا. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة النداء الوارد
في الفقرة ٦ الى جميع الدول الأعضاء بأن توفر كل
المساعدات المالية والتقنية والمادية الممكنة من أجل
إعادة توطين اللاجئين والمشردين الأفغان وتعمير
أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب
بنشاط لنداء الأمين العام بتقديم المساعدة الانسانية
الى أفغانستان عن طريق الاسهام بسخاء في
الصندوق المنشأ لهذا الغرض. وأود أيضا أن أغتم
هذه الفرصة لأشيد بجميع وكالات الأمم المتحدة
المعنية المشاركة في برنامج المساعدة الانسانية
الطارئة لأفغانستان وعلى جهودها المضنية من أجل
معالجة الوضع الانساني في ذلك البلد، علاوة على
المساعدة في حل مسألة اللاجئين.

وعلى أساس الصلات التاريخية والثقافية
الوثيقة القائمة بين تركيا وأفغانستان، سنواصل
تحمل مسؤوليتنا من أجل تشجيع السلم والازدهار في
أفغانستان. ولذلك فإننا نكرر تأييدنا لمشروع القرار
المعروض علينا، ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء
تعبيرا عن التضامن الدولي لمساعدة شعب
أفغانستان المنكوبة بالحرب.

السيد كوثر (المملكة العربية السعودية):
يسرني، بداية، أن أنوه بأن الدول التالية، وهي ألبانيا

وباكستان والبرتغال ومصر، قد انضمت الى قائمة
مقدمي مشروع القرار A/49/L.45.

إن قضية الدولة الشقيقة أفغانستان كانت
ولا تزال تحوز على اهتمام المملكة العربية السعودية
التي ما فتئت تقدم العون الى شعب افغانستان مثلما
كانت تفعل خلال نضاله البطولي. إن الحالة الآن ومنذ
العامين الماضيين هي مصدر قلق عظيم، ومع ذلك
فإن الأمل يحدونا في أن شعب أفغانستان،
بمساعدة المجتمع الدولي وبرعاية الأمم المتحدة،
سيتوصل عما قريب الى حل سلمي للنزاع الذي
يجتاح بلاده، وسيولي جهوده لإعادة بناء
أفغانستان، وستقف المملكة العربية السعودية الى
جانبه، مادة يد العون والإخاء.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه من دواعي سرورنا
أن نشارك في تقديم مشروع القرار الذي قدمته
المانيا وعنوانه "تقدم المساعدة الدولية الطارئة من
أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان
المنكوبة بالحرب وتعميرها".

إن المملكة العربية السعودية تعتقد بأن
مشروع القرار هذا يمثل، في حالة اعتماده، أفضل
حل للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه
أفغانستان في الوقت الحاضر. وقد تكون هذه آخر
فرصة لمساعدة الشعب الأفغاني للخروج من محنته
الحالية.

إن المملكة العربية السعودية تؤيد بقوة
البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان، التي
يرأسها معالي السفير محمود المستيري. كما أننا
نقدر مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة بالنسبة
لأفغانستان، ونؤيد ما احتوى عليه تقريره الأخير
حول نفس الموضوع.

إن البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن
بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قد عبر
أيضا عن توقعاتنا، وكان من دواعي سرورنا أنه
أعاد تأكيد

ومن الصعب تصور الدمار الذي أحدثته في أفغانستان ١٤ سنة من الحرب الشرسة وتكثيف القتال في كابول وفي أماكن أخرى في البلاد منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فمن بين ١٥ مليونا من السكان، فر من البلد خلال الحرب أكثر من ٦ ملايين طلبا للملاجئ، أساسا في إيران وباكستان، ولكن أيضا في أجزاء أخرى من العالم. لقد شرد داخليا ٢,٥ مليون آخرين. وفي الوقت الحالي إن حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا المقيمين في مخيمات بالقرب من جلال آباد يعانون من شتاء قارس. وهذا الحجم من المعاناة الإنسانية لم يسبق له مثيل.

والآن بعد أن رحل المحتلون الأجانب، يبدو أن اهتمام العالم قد تحول إلى مكان آخر. إن شعب أفغانستان متروك ليتصدى للمهمة الضخمة، مهمة الانعاش والتعمير الوطني. إن هذه المهمة كبيرة فعلا. وقد وجدت البعثة الخاصة شعورا قويا بين الأفغان

"بأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد تخلوا عن أفغانستان خلال السنتين الماضيتين". (A/49/208، الفقرة ٢٣ (ز))

إن النتائج التي توصلت إليها البعثة وتنفيذ توصياتها سيكون لها أثر كبير لطمأنة شعب أفغانستان بأن المجتمع الدولي لم ينس محنته.

ويشير تقرير البعثة الخاصة إلى أن أثر الحرب ملموس في جميع أنحاء البلد، حيث ينشر زعزعة الاستقرار في مختلف المناطق. إن النسيج الاجتماعي والحياة الاقتصادية في أفغانستان قد خربا، والمؤسسات والبنية الأساسية المادية دمرت تماما، والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات معطلة تقريبا. والبطالة، والفقر، وسوء التغذية، والحرمان والأمراض تصيب معظم شعب أفغانستان الذي يقدر بـ ١٧ مليونا، ١٥ في المائة منهم نازحون، أو مشردون أو معدمون وسط شتاء طويل وصعب.

"استعداده لمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق رغبته في إحلال السلم والسكينة في بلده". (S/PRST/1994/77، ص ٢)

ويجدر بمجلس الأمن أن يواصل تأييده لمجهودات البعثة الخاصة لأفغانستان وبمتابعة هذه الحالة بصورة دائمة. واننا نأمل أن يحوز مشروع القرار هذا على تأييد واسع في الأمم المتحدة قولا وعملا.

واننا نرجو لإخواننا الأفغان الأمن والازدهار، ونأمل أن يقوموا وزعمائهم بمساعدة معالي السفير محمود المستيري في بعثته لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها الشعب الأفغاني نفسه.

السيد أحسن (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي شاكر للجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان تنفيذ القرار ٢٠٨/٤٨ المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". إن هذه الجهود تعكس الجدية التي ينظر بها الأمين العام إلى الحالة السائدة في أفغانستان. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به الممثل الشخصي للأمين العام السيد سوتيريوس موسوريس.

ويشرفني أن أعلن أن وفد بلادي أصبح من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.45.

من الواضح أن المجتمع الدولي، وبخاصة أصدقاء أفغانستان، يجب أن يتعاون في مساعدة ذلك البلد الذي مزقته الحرب على العودة إلى مناخ سياسي واقتصادي مستقر وموات لتحسين ظروف الشعب الأفغاني. لقد عانت الأمة الأفغانية كثيرا، وأرهق الصراع شعبها، وهو يريد الآن العودة إلى السلام.

إن وفد بلدي يود أن يهنئ البعثة الخاصة، بقيادة السفير محمود المستيري. إن تقريره يوفر رؤية هامة للحالة السائدة في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، يتضح من النداء الموحد الذي وجهته إدارة الشؤون الإنسانية قبل بضعة أسابيع أن أفغانستان بحاجة ماسة إلى تلك المساعدة، وبينما تكتسي المساعدة من أجل الانعاش الاقتصادي في أفغانستان أهمية كبرى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلبي على سبيل الاستعجال الاحتياجات الماسة للمشردين داخليا قرب جلال آباد، واللاجئين الذين ما زالوا في مخيمات في باكستان وإيران.

لقد استثمرت أمم العالم الكثير في الصراع الدموي والطويل في أفغانستان. كما وصفت نتيجة هذه الحروب بأنها انتصار للعالم الحر. وبينما تقع المسؤولية عن إرساء السلم على عاتق الأفغان أنفسهم، سيكون من المفجع أن تترك الأمة الأفغانية الممزقة اقتصاديا تواجه الأزمة وحدها. وعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي بأن يستجيب بسخاء لمحنة أفغانستان. ونأمل صادقين أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو سريع وحاسم للنداء الموحد، حتى يتمكن شعب أفغانستان من تكثيف جهوده لإعادة بناء حياته المشتتة وإصلاح هياكله الأساسية الوطنية التي أصيبت بأضرار شديدة.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في أفغانستان والأعمال العدائية الجارية في ذلك البلد المجاور لنا ما فتئت تشكل مصدر قلق عميق لجمهورية إيران الإسلامية. لقد شاركنا شعب أفغانستان فرحته بانتصاره وبإقامة دولة إسلامية في ذلك البلد في عام ١٩٩٢. إلا أن القتال الذي أعقب ذلك فيما بين مختلف الفصائل داخل أفغانستان لم يؤد فحسب إلى استشهاد وإصابة العديد من الأفغان الأبرياء، بل إنه أيضا حال دون تعمير ذلك البلد المنكوب بالحرب.

وقد دعونا منذ البداية إلى احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وإلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد المسلم الشقيق. ونادينا بوقف أعمال القتال، وبحثنا عن سبل ووسائل لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين

لقد أشير إلى وجود ألغام برية باعتباره إحدى أكبر العقبات أمام نجاح اللاجئين الأفغان في العودة إلى وطنهم. ووفقا لتقرير البعثة الخاصة، في أفغانستان ٤٥٦ كيلومترا مربعا من حقول الألغام، من بينها ١١٣ كيلومترا مربعا صنفت بأنها ذات أولوية قصوى فيما يتعلق بإزالة الألغام.

لقد أصبح ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ فرد من المعوقين، وذلك أساسا بسبب الـ ١٠ ملايين لغم التي يقال إنها زرعت في أفغانستان. وأثر هذه الألغام على السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال الصغار، يدمي القلوب. ولذلك فإن برنامج إزالة الألغام الخاص بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في أفغانستان له أهمية حاسمة، ليس فقط من ناحية الأمن الشخصي للعائدين الأفغان، ولكن أيضا من ناحية العودة السريعة للاجئين، وكذلك احياء الاقتصادات المحلية في أفغانستان. ونحن نحث المجتمع المانح على الاسهام بسخاء في ذلك البرنامج، الذي يقال إنه سيستغرق أربع سنوات أو خمس سنوات أخرى لينهي كل أعماله.

لقد كانت باكستان دائما مؤيدة تأييدا قويا لجميع الجهود الرامية إلى احلال السلم والظروف الطبيعية في أفغانستان. ومما يبعث على السرور ملاحظة أن بعثة السفير المستيري الخاصة بدأت عملها في كويتا، عاصمة إقليم بالوتشستان الباكستاني. ولقد أدت عملية كويتا إلى بدء عملية مشاركة أسهم فيها جميع الزعماء الأفغان وأسفرت عن إصدار بعض التوصيات الهامة.

إن معاناة الشعب الأفغاني لا تتحمل أية إطالة بسبب صراع وعنّف أحمقين. لقد حان الوقت الآن لبذل جهد مخلص وجاد لتعزيز السلم في هذا البلد الذي مزقته الحرب. ونحن نحث مختلف الفصائل الأفغانية على إنهاء تنافساتها، وذلك رغبة في منع مزيد من ازهاق الأرواح البريئة، وفي بدء عملية مصالحة هامة فيما بينها. ولن تؤدي إطالة أمد الصراع إلا إلى إدامة البؤس الذي يعاني منه الشعب الأفغاني، الذي ترتبط به باكستان حكومة وشعبا بروابط أخوية قديمة.

على مليون شخص وعوق أكثر من مليونين؛ وما يقرب من ٨ ملايين شخص إما لجأوا الى البلدان المجاورة أو أصبحوا مشردين داخليا.

وما زالت جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ١٩٨٠ تستضيف ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني. وقد استقبلنا أولئك اللاجئين ووفرنا لهم الحماية، وعاملناهم معاملة عالية المستوى، على أساس التزاماتنا الإسلامية والإنسانية والدولية. ومع ذلك، لا تزال المساعدات والإسهامات الدولية المقدمة لهؤلاء اللاجئين هامشية ولا تتناسب مع حجم مشكلة اللاجئين في البلد. ونفس الوضع ينطبق على عملية إعادة اللاجئين الأفغان الى الوطن التي بدأت في ١٩٩٢.

ولا يزال في إيران ١,٧ مليون لاجئ أفغاني. وتوجد حاجة ماسة الى المساعدة الدولية التي تمكننا من التخطيط لعملية إعادتهم الى الوطن على نحو شامل ومن جميع جوانب هذه العملية، بما في ذلك المساعدة الكافية لتسهيلات إعادة إدماج العائدين، وتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية لأفغانستان ككل.

ومن دواعي الأسف أنه منذ اندلاع الأعمال العدائية المسلحة في كابول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ونتيجة لاستمرار القصف والقتال في الشوارع، لقي زهاء ٧٠٠٠ شخص مصرعهم وأصيب ٢١٠٠٠ آخرين بجروح خطيرة. وفي الوقت ذاته فر من العاصمة نصف مليون شخص. وفي الوقت الحالي يوجد مليون شخص من المقيمين في المدينة محصورين بين الفصائل المتحاربة.

وفي ظل هذه الخلفية إن إعادة الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصادات المحلية وإعادة توطئ اللاجئين وإزالة الألغام ليست سوى بعض المهام الشاقة التي لا يمكن إنجازها إلا بالتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يبرز النداء الموحد المشترك فيما بين الوكالات الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة كيف أن بعض الدعم الدولي المتواضع أدى

الأطراف المتحاربة في أفغانستان. وكان إيفاد وفود رفيعة المستوى الى أفغانستان لبحث مواقف جميع الفصائل ودعوتها الى الدخول في حوار فيما بينها بدلا من القتال متماشيا مع هدفنا الرئيسي وهو إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان. وكانت جمهورية إيران الإسلامية تتعاون أيضا مع مبادرات السلم التي قدمتها البلدان المجاورة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

وإدراكا منا لتعقد الحالة في أفغانستان، ولعلمنا بمواقف مختلف الفصائل، نعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية مبركة للأزمة هو إنشاء مجلس نيابي يضم جميع الفصائل الأفغانية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة في كل أنحاء البلاد.

إن محادثات الجوار الجارية في طهران تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي وبمشاركة الأمم المتحدة إنما تشهد على أن جمهورية إيران الإسلامية تغتنم كل فرصة للجمع بين كل الأطراف الأفغانية بغية التوصل الى تسوية تفاوضية. وانطلاقا من هذه الروح، رحبنا ببعثة السفير المستيري التابعة للأمم المتحدة، وتعاوننا معها في هذا المسعى الهام والصعب. إن السفير المستيري يحظى بالتأييد الكامل من حكومة جمهورية إيران الإسلامية في جهوده للتوصل الى تقارب وطني في أفغانستان.

ولسنا بحاجة الى التأكيد على ضرورة التنسيق بين جميع الجهود الرامية الى إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان. وينبغي أن نعزز مستوى التنسيق الحالي بين جهود الأمم المتحدة وجهود منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان المجاورة.

لقد ضاعت على هذا البلد، الذي ورط في احتلال أجنبي وحرب أهلية طيلة ١٥ عاما، فرصة سانحة للتنمية. وقد بلغ حجم الدمار وسفك الدماء حدا لا يمكن تصديقه. فقد دمرت معظم الهياكل الأساسية كالطرق والجسور وشبكات الري والمزارع والمصانع والمدارس والمستشفيات. وقتل ما يزيد

وفي ضوء هذه التحديات الجديدة، وبغية ضمان فعالية قدرة المنظومة على الاستجابة، ينبغي تناول النقاط التالية بعناية.

أولاً، إن نجاح التدابير الدولية يتوقف إلى حد كبير على مبدأ إنسانية وحياد ونزاهة المساعدة في حالات الطوارئ. وينبغي بذل جميع المساعي لتخليص المساعدة من الحوافز السياسية. فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى إنشاء خط اتصال بين منسق الاغاثة في حالات الطوارئ أو مبعوثه الخاص وأطراف الصراع من أجل إقناعها بأن العملية الانسانية ليست ذات طابع سياسي. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أهمية أحكام الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٢، التي تدعو إلى إجراء التشاور على أكمل وجه مع منسق الاغاثة في حالات الطوارئ في مجال التخطيط العام لأي عملية لحفظ السلم حينما تتضمن الولاية الخاصة بهذه العملية عنصراً إنسانياً. وغني عن البيان، مع ذلك، أنه ينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للمسؤولية بين العملية الانسانية وعمليات حفظ السلم، من أجل الحفاظ على حياد ونزاهة أنشطة الاغاثة.

ثانياً، إن الافتقار إلى التنسيق بين المنسقين المقيمين والمنسقين الخاصين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يمكن أن يؤدي أحياناً إلى مشاكل معينة على الصعيد الميداني. وإن القدرة على الوفاء بالمهام الانسانية في حالات الصراع مسألة تثير القلق البالغ للمنظمات الانسانية. لذلك نعتقد أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ينبغي لدى وضعها لاجراءات وأفرقة الاستجابة السريعة لدعم البلدان المتضررة أن تركز أيضاً على إعداد مبادئ توجيهية لتوضيح مهام جميع العاملين على الصعيد الميداني، بما في ذلك مهام المنسقين الخاصين والمنسقين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

ثالثاً، في حالة الكوارث الطبيعية، إن التدابير الوقائية أكثر فعالية من حيث التكاليف. إذ بالنظر إلى ما تسببه الكوارث الطبيعية المفاجئة من الموت والتدمير هناك ضرورة لتضافر الأعمال الدولية في

إلى إعادة توطين مليوني لاجئ في غضون سنتين، وتطهير أكثر من ثلث المناطق الملوثة ذات الأولوية، وإطعام ما يقرب من مليون شخص. وبالنظر إلى الحالة الحرجة في البلد، نأمل مخلصين أن يحظى النداء الموحد الذي وجهه الأمين العام مؤخراً، والذي يطالب باحتياجات محددة للشعب الأفغاني لفصلي الشتاء والصيف، بالاهتمام الكافي من البلدان المانحة.

ونحن، فيما يخصنا، نقدم الوقود والمساعدة الغذائية وغير الغذائية لشعب أفغانستان على أساس مستمر، وسنستمر في القيام بهذه المهمة بتفان. فقبل بضعة أسابيع قامت جمهورية إيران الاسلامية، بالاشتراك مع وزارة الصحة الأفغانية ومنظمة الصحة العالمية بالبدء في خطة لتطعيم الأطفال الأفغان عن طريق تقديم ٨ ملايين جرعة من اللقاح. وبمساعدة جمهورية إيران الاسلامية ستنفذ الخطة في جميع أنحاء أفغانستان.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة المساعدة الانسانية الدولية. لقد انقضى عامان على إنشاء ترتيب الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الدولية الطارئة. وإن الفحص الدقيق للخبرات المستخلصة والحالة الدولية السائدة يمكن أن يساعدنا على التعرف على طرق ووسائل تحسين قدرة المنظومة على الاستجابة.

إن العالم يواجه في الوقت الراهن زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد وضخامة حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. وحسبما أشار الأمين العام في تقريره، ففي حين نجد حالياً أن أكثر من ٣٠ مليون شخص في ٢٩ بلداً في حاجة ماسة إلى المساعدة الطارئة، يوجد أكثر من ٢٠ مليون شخص آخر في افريقيا جنوب الصحراء يتعرضون للجفاف الشديد. وفي الوقت ذاته إن مهام إعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وإزالة الألغام وتسريح القوات تفرض ضغوطاً ثقيلة على الموارد المتاحة لعمليات الاغاثة.

والاسهامات المقدمة لمختلف برامج الاغاثة. ولا يزال
المشكلة، تجدر الاشارة إلى أنه وفقا لقول الأمين
العام، على الرغم من أن الاحتياجات الانسانية
المقدرة عن الفترة من منتصف ١٩٩٢ إلى نهاية
١٩٩٣ قد زادت بنسبة ٢٨,٨٣ في المائة، لم تزد
المساهمات إلا بنسبة ٨,٥ في المائة. وإن حالة
الصندوق الدائر المركزي تبعث على القلق أيضا. ومن
بداية المفاوضات على أهداف الصندوق والحد
الأعلى لميزانيته ما فتئنا نقول مرارا إن ٥٠ مليون
دولار لا تكفي لتلبية المطالب المتزايدة للمساعدة
الانسانية على صعيد العالم كله. وعلى الرغم من
مختلف المبادرات المقدمة من إدارة الشؤون
الانسانية لتعجيل عملية السداد، فإن الصندوق واجه
حالة خطيرة في وقت سابق من هذا العام. ذلك أن
إجمالي الموارد المتاحة للصندوق كانت أقل من ٤
ملايين دولار وهو مبلغ لا يكفي حتى للاستجابة
للاحتياجات الأولية لحالة طوارئ كبيرة واحدة. لذلك
ينبغي في هذا العام، على أساس الدروس
المستخلصة من خبراتنا في العامين السابقين، أن
نتوصل إلى اتفاق بشأن حد أعلى جديد يمكن أن
يضمن سلامة وفعالية أداء الصندوق.

سادسا، نرحب بمحاولات الأمين العام في
تقريره استيفاء بحث الدور الإيجابي لمخزونات
الطوارئ الاقليمية في تسهيل الاستجابة الفعالة، من
حيث التكاليف، للطوارئ المفاجئة. لكن التقرير
ينقصه تقديم توصيات عملية المنحى.

السيد سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): آخذ الكلمة بقلب مثقل إذ ننظر مرة أخرى
في مسألة "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل
إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان
المتكوبة بالحرب وتعميرها". إن عنوان بند جدول
الأعمال هذا يوضح الأهداف الأساسية التي يجب
تحقيقها. كما يوحي بأن ما تم حتى الآن غير كاف
على نحو يرثى له. فما يحدث في أفغانستان ليس
سوى مأساة إنسانية عميقة.

إن نهاية الحرب الباردة، على عكس ما كان
متوقعا، لم تقرب أفغانستان من السلم. وترتبط الهند

مجال التخطيط للطوارئ وتدابير الوقاية والاستعداد
والانذار المبكر لتقليل الآثار التدميرية للكوارث
الطبيعية. وفي السنوات الأخيرة، أخذ المجتمع
الدولي، المنشغل انشغالا كبيرا بحالات الطوارئ
المعقدة، يوجه للأسف اهتماما أقل إلى المعاناة
الانسانية لضحايا الكوارث الطبيعية.

إن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث
الطبيعية المعقد في يوكوهاما في الفترة من ٢١
إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ أتاح لنا فرصة لتناول مسألة
البرامج الوطنية والمحلية للكوارث بشكل أكثر شمولاً.
وأحد أروع انجازات المؤتمر، التي تؤيدها جمهورية
إيران الاسلامية تأييدا كاملا، يتمثل في الدعوة
إلى زيادة الوعي والالتزام السياسي لدى صانعي
السياسة بتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة
الكوارث.

وفي أغلب الأحيان، إن الزخم لتقديم
المساعدة للبلدان المتضررة يخبو في مرحلة الاغاثة
ونتيجة لذلك لا يجري التعويض إلا عن جزء صغير
من الخسائر الناجمة عن الكوارث. لذلك ينبغي
للمؤسسات المالية الدولية أن تلعب دورا أكثر نشاطا
في تعبئة الموارد المالية اللازمة لكفالة التواصل في
الانتقال من الاغاثة إلى التنمية. وفي الوقت ذاته
ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل التعرف على
قدرة الوسائل العسكرية والدفاع المدني على تقديم
الدعم لعمليات الاغاثة الطارئة في زمن السلم.
وثمة أهمية كبيرة للترويج لمبادئ أوصلو
التوجيهية وخاصة عن طريق التدريب والممارسات
الميدانية.

رابعا، إننا نسلم بالحاجة إلى اعطاء الأولوية
لاحتياجات الاغاثة. لكن هذه الممارسة لا ينبغي أن
تكون على حساب الاحتياجات اللازمة للانعاش
والتنمية ولا ينبغي أن تتسبب في تأخير القيام على
نحو عاجل بتقديم المواد الحيوية للضحايا.

خامسا، ما زال النقص الحاد في الموارد
المالية يعرقل تنفيذ البرامج الانسانية. وتبين
الاحصاءات وجود فجوة واسعة بين الاحتياجات

يمكن للأمين العام أن يختار من هو أفضل منه لرئاسة هذه البعثة. فدون عودة السلم على وجه السرعة، لن يكون هناك تقدم صوب تسوية مبكرة شاملة في أفغانستان.

وما زال شعب أفغانستان يعاني بؤسا ومشقة يجلان عن الوصف. ولم يعد من الشائع التركيز على محنة ذلك الشعب. ولكن يجب علينا أن نركز عليها مع تقديم العون اللازم. ومن ثم، يكون المطلب الملح الآخر هو توفير المساعدة الإنسانية لأفغانستان. والهند لديها اهتمام باق برفاه الشعب الأفغاني وازدهاره. ونحن على استعداد دائما للمساهمة في تدمير أفغانستان إلى أقصى قدر ممكن. ولقد ظل هذا هو التقليد الذي نتبعه. ففي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، قدمت الهند خلال ١٩٩٢ مواد إغاثة تبلغ قيمتها ١٥ مليون روبية عن طريق شتى برامج الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من التزامنا الثنائي لأفغانستان، قمنا بتقديم مواد أساسية وأدوية وأجهزة طبية تقدر بـ ٤٧ مليون روبية. وخلال ١٩٩٣ و ١٩٩٤ قدمنا شايًا وأدوية قيمتها ١٤ مليون روبية في إطار برامج الأمم المتحدة - كما أرسلنا مؤخرًا، كمساعدة ثنائية، كمية من الشاي، تقدر قيمتها بـ ٤,٥ مليون روبية.

لقد دأبت الهند دوما على مؤازرة التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان، تسوية تتجلى فيها تطلعات الشعب الأفغاني ويتوصل إليها الأفغان أنفسهم. وتؤيد الهند دائما وبقوة وحدة أفغانستان واستقرارها واستقلالها وطابعها غير المنحاز. وسنواصل السعي جاهدين لتحقيق هذه الأهداف.

السيد حكيم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد بلادي أن نتاح له الفرصة ليتكلم حول البند ٣٧ (هـ) من جدول الأعمال "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها".

لقد كانت سنة ١٩٩٤ سنة اختبار وتقلب بالنسبة لشعب أفغانستان. إن الأمل المتأرجح من

بأفغانستان وشعبها بروابط صداقة تقليدية وتاريخية. وقد وطد القرب الجغرافي والثقافي الروابط بيننا على مر قرون من التفاعل. لذا، يمثل استمرار العنف والأوضاع السياسية غير المستقرة في أفغانستان مصدر قلق بالغ لبلدي.

ولقد بذلت محاولات عدة في السنوات الأخيرة لإعادة إقرار السلم في أفغانستان حتى يتسنى الشروع بجدية في مهام المصالحة الوطنية والتعمير الملحة لاقتصاد محطم دمرته الحرب. ومما يؤسف له أن الاستقرار السياسي ما زال حلما بعيد المنال في أفغانستان. فالتقارير تفيد بأن أكثر من ١٢٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم في الاصطدامات التي وقعت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، كما أن الخسائر في الأرواح البشرية والأشخاص المشردين والبنية الأساسية والموارد لا تعد ولا تحصى. وما زال الوبال المتواصل من هجمات الصواريخ وقصف القنابل والقصف الجوي مستمرا دون هوادة. والأوضاع المضطربة في أفغانستان لها أثر مباشر ومناوئ على السلم والأمن في المنطقة. وقد تضررت بلادي تضررا مباشرا بهذه القلاقل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد الله (تونس).

وتعتقد الهند بأن هناك حاجة جد ملحة الآن إلى التوصل إلى تسوية سياسية تأخذ في الحسبان رغبات جميع شرائح الشعب الأفغاني دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي. وفي هذا السياق، لا بد من الوقف الفوري للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وتؤيد الهند بشدة المساعي التي لا تكل لصديقي محمود المستيري، رئيس البعثة الخاصة للأمم المتحدة، للتوصل إلى صيغة من صيغ توافق الآراء السياسي فيما بين الشعب الأفغاني، وللعمل صوب إيجاد هيكل سياسي مقبول لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يشمل الأمة بأسرها. إن السيد محمود المستيري دبلوماسي متزن وناضج وله خبرة واسعة وما كان

بإمكان الشعب تقرير مصيره عن طريق اختياره الحر. ومما يشير بعض القلق أن النفوذ الخارجي ما زال مستمرا في أفغانستان عن طريق وسائل شتى، ويستهدف التأثير على سير الأحداث في هذا البلد الذي خربته الحرب. لذا، تكرر بنغلاديش مطالبتها بالاحترام الكامل لسيادة أفغانستان ووحدة أراضيها. كما تحث على ضرورة عدم اتخاذ أية خطوة قد تعرقل المصالحة الوطنية. ونحن نؤيد تماما دعوة رئيس مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى حث جميع الدول على وقف تزويد الأطراف المنخرطة في الصراع الأفغاني بالأسلحة.

ونحن نؤيد، في الوقت نفسه، الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف والشخصيات، وإلى شعب أفغانستان للتعاون الكامل مع البعثة الخاصة للأمين العام، التي أوصت، في جملة أمور، بإعداد صيغة للمصالحة الوطنية من خلال إنشاء مجلس تمثيلي تكون له سلطة تأمين وقف ثابت لإطلاق النار ووقف كامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، ومن خلال إنشاء قوة أمنية لكابل. ويمكن لتلك القوة أن تتحول فيما بعد إلى قوة دفاع وطنية. وتشكيل حكومة انتقالية تقوم الحكومة الحالية بتسليم السلطة إليها هو الخطوة المنطقية التالية.

وحكومتي تشعر بالتشجيع بما يظهر من علامات التقدم المحرز خلال الاجتماع الذي عقده السفير محمود المستيري، الممثل الخاص للأمين العام، مع قادة أفغان لمختلف الأطراف خلال الزيارة التي قام بها لأفغانستان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونرحب كذلك بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق تفاهم بين القادة الأفغان بغرض وضع صيغة قابلة للتطبيق لتسوية سياسية. وتؤيد حكومة بنغلاديش أيضا المبادرات البناءة التي يتخذها الممثل الخاص.

إن حكومة بنغلاديش تعتبر اقتراح الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب في أفغانستان لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة خطوة إيجابية. ونحن متأكدون أن هذا التحرك من شأنه أن يرسل

الانتقال السلس من العداوة التي استمرت طوال عقد إلى سلم دائم انتكس عندما تم قصف العاصمة كابل يوم رأس السنة الجديدة. وللأسف، ما زال القتال المميت مستمرا في المدينة وحولها، رغم الجهود الرامية إلى كبح العنف. لقد ظلت كابل يسودها التوتر خلال الأحد عشر شهرا الماضية والحالة الأمنية لا تزال متفجرة. ويبدو أن البلد ما زال مستقطبا حسب خطوط حزبية.

وتقيم بنغلاديش على نحو تقليدي روابط وثيقة ودية مع شعب أفغانستان، ولقد ساندناه مساندة راسخة خلال فترة نضاله ضد العدوان والاحتلال الأجنبيين. ومن الواضح أننا نتألم من جراء تجدد دورة العنف الذي يجري حاليا في أفغانستان. وما زال قلقنا مستمرا حيال الاقتتار إلى الاتفاق اللازم لانتشال البلد من تركة المجابهة والفوضى والمعاناة والبؤس التي سببها للملايين الاقتتال الجاري بين الأشقاء. وجنوب آسيا، بما فيها بنغلاديش، تنتظر بلهفة توطيد السلم عن طريق المفاوضات في أفغانستان، نظرا لأن عدم الاستقرار هناك يؤثر على المنطقة ككل.

لقد ظلت الأمم المتحدة مشاركة بنشاط في تعزيز المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي منذ تولي الحكومة الجديدة للسلطة. والتقارير الحالي للأمين العام يلخص على نحو واضح الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لإقناع الأطراف والشخصيات البارزة في أفغانستان بالحاجة الملحة إلى إيجاد إطار مقبول لحسم المشكلة. ويوضح هذا التقرير المبادرات التي اتخذت زمامها وكالات الأمم المتحدة لتنظيم إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم والتدابير اللازمة للتعمير والإنعاش، إلى جانب التوصيات بالعمل في المستقبل. ويجد وقد بلادي هذا التقرير مفيدا جدا في فهم الديناميات المعقدة للسياسات الأفغانية والعمل المقبل للخروج بالبلد من الأزمة الحالية.

وتكمن جذور المشكلة في الماضي في التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وبإزالة ذلك السبب، كان التوقع الأساسي أن يصبح

أفغانستان، ويضع الأساس للجهود الرامية الى صنع السلم التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة التي أذنت هذه الجمعية بإنشائها قبل عام.

وخلال العام الماضي، أبدت حكومتي بوضوح قلقها إزاء تصاعد حدة القتال بين الأطراف الأفغانية المتحاربة. وهذه "الهجمات العشوائية"، حسبما يسميها مشروع القرار في فقرته التاسعة من الديباجة، تسبب المعاناة الخطيرة والموت للرجال والنساء والأطفال الأفغان الأبرياء. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٤، قدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية بأن الهجمات بنيران الصواريخ والمدفعية بين أمراء الحرب الأفغان المتنافسين تسببت في وفاة من لا يقل عن ٧ ٠٠٠ شخص وجرح من يزيد على ٨٠ ٠٠٠ شخص في العاصمة، كابول، وحدها. بالإضافة الى ذلك، من المقدر بأن من يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة تم تشريدهم داخل المدينة، وبأن العديدين منهم يعيشون من ظروف تعيسة، ويواجهون مشقات خطيرة، بل والموت جوعا في فصل الشتاء هذا.

إن الأبعاد الإنسانية لهذه المأساة كبيرة الى درجة أن حكومتي أصدرت الأسبوع الماضي إعلانا قضى بوجود حالة طارئة في كابول. ودون المساعدة الطارئة، فإن المزيد من المعاناة والخسارة في الأرواح ليس مجرّح احتمال، بل أمر حتمي. وبموجب قانون الولايات المتحدة يستدعي إعلاننا عن حالة طارئة تخصيص تمويل إضافي من الولايات المتحدة، يذهب مباشرة الى منظمات الإغاثة الدولية بغية تقديم المساعدة الطارئة الى الأفغان المحاصرين في منطقة العاصمة. ويحدونا الأمل في أن تنضم الينا حكومات أخرى في الاستجابة لهذه الحاجة الإنسانية الملحة.

بيد أن الحالة غير ميوّوس منها. ويسر حكومتي أن تحيط علما بتقرير الأمين العام الذي رفعه الى الجمعية العامة حول التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتوجيه قدير من السفير محمد المستيري. ويسرنا بصورة خاصة أن البعثة الخاصة أوجدت قوة دافعة مبشرة بالخير نحو

إشارة إيجابية بالتزام الأمم المتحدة الثابت بمساعدة الأفغان في حل مشاكلهم الوطنية. ونحن من جانبنا نقف على أهبة الاستعداد لتقديم كل الدعم للجهود التي يبذلها الأمين العام، والتي تسهم في تعزيز قوى الاعتدال والمصالحة في أفغانستان.

إن أي سلم مستدام في أفغانستان سيتطلب بذل قدر كبير من النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يبدأ بأعمال ضخمة في مجالي الإنعاش والتعمير. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ الجهود الحميدة التي بذلتها حتى الآن مختلف وكالات الأمم المتحدة من أجل وضع الترتيبات لإعادة توطين اللاجئين الأفغان من باكستان وإيران، وإعادة تأهيل المشردين في الداخل. ولقد أوجز تقرير الأمين العام بوضوح مشاريع التعمير التي يتم تنفيذها تحت الإشراف النشط لوكالات الأمم المتحدة. والمطلوب من المجتمع الدولي تقديم مساعدات سخية للإبقاء على برامج التعمير الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان.

ونظرا للحالة الهشة على الأرض في أفغانستان في هذا الوقت، تبقى الأمم المتحدة الأمل الوحيد في تيسير وتعزيز المصالحة الوطنية التي تمس حاجة الشعب الأفغاني إليها. ويبقى وفد بلدي متفائلا بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة، من خلال بعثتها الخاصة في أفغانستان، على مساعدة الشعب الأفغاني في توجيه البلد الى خارج الطريق الحالي المسدود.

ونود أن نختم بإبراز الحاجة الملحة الى تعهد المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة، والمواد الأخرى، والدعم المالي لأفغانستان بغية جعل السلم عاملا جذابا بديلا عن الصراع والفوضى.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم القرار بشأن أفغانستان. إنه قرار متوازن، يوفر الأساس المنطقي لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة الى شعب

السلم نتيجة للاجتماعات التي عقدت في كويتا، باكستان، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ولقد حققت تلك الاجتماعات توافقا في الآراء على خطة مرحلية يمكن أن تفضي الى مصالح سياسية وطنية كاملة. وتدعو الخطة، في مراحلها الأولية، الى إنشاء مجلس للسلطة يشرف على وقف إطلاق النار وإنشاء قوة أمنية محايدة. وهذه الخطوات البسيطة ولكن الهامة من شأنها أن تكون الأساس لإعادة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، وكاملة التمثيل في أفغانستان.

غير أن الخطة الموصى بها في كويتا لا يمكن أن تأتي بالسلم الى أفغانستان ما لم يتسن، أولا، إعادة ترسيخ الثقة بين الشعب الأفغاني وقادته، وما لم تكن الحكومات المهتمة داخل المنطقة وخارجها، ثانيا، راغبة في دعم عمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة.

وحكومتي تؤيد الطلب الذي وجهه مشروع القرار الى الشعب الأفغاني، ولا سيما قادة الأطراف المتحاربة، بوضع حد لصراعاتهم المدمر والتعاون مع البعثة الخاصة لدى عودتها الى المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر. وينبغي لقادة الأطراف المتحاربة، بدلا من مواصلة سعيهم العقيم الى تولي السلطة بقوة السلاح، أن يتفقوا على تكريس طاقاتهم من أجل السعي الى السلام. وإذا أرادوا أن يعملوا مع البعثة الخاصة في تنفيذ مقترحاتها، فيمكنهم أن يحققوا زخما بعيدا عن الحرب وبتجاه السلم لا يمكن عكسه.

إن مشروع القرار الذي نشارك في تقديمه يطلب أيضا الى جميع الحكومات، ولا سيما الحكومات في المنطقة، أن تلقي بكامل ثقلها خلف

خطة البعثة الخاصة. وليس سرا أن إطالة أمد الحرب في أفغانستان تأتي، الى حد كبير، من التمويل الخارجي أو توفير إمدادات الحرب لفصيل مؤيد أو لآخر. وليس من قبيل المغالاة القول إن استمرار هذه الحالة يؤدي الى وقوع كارثة. وكما قال ناطق باسم حكومتي يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي للحكومات التي تشعر بالقلق إزاء أفغانستان أن توجه مساعداتها لتنمية أفغانستان وتعميرها من خلال الأمم المتحدة، بدلا من توفير الأموال أو الأسلحة لأمرء الحرب.

لقد آن الوقت لحكوماتنا لأن تعمل معا من أجل وضع حد للقتال في أفغانستان، وتكريس جهودنا للسلام. ونحن نطلب الى جميع الدول في هذه الجمعية أن تدعم بالكامل عمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة وأن تسلم بدورها الرئيسي في عملية صنع السلم.

إن إقرار السلم في أفغانستان، مهما كان ذلك الهدف صعبا ومراوغا، هو غاية جديرة في حد ذاتها. بيد أن السلم في أفغانستان يمكن أن يساعد أيضا في تعزيز السلم والوثام والازدهار في المنطقة الأوسع نطاقا، منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وهذه الأهداف جديرة بأن نبذل من أجلها قصارى جهودنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن البت في مشروع القرار A/49/L.45 سيتم في موعد لاحق يعلن عنه في "اليومية".

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥